تأثير البنود خارج الميزانية على كفاية رأس المال دراسة تطبيقية في المصرف الأهلي العراقي للفترة من 2008-2017

Impact of the off-balance sheet on capital adequacy Application study in National Bank of Iraq For the period(2017 – 2008)

د. رواء احمد يوسف [1] *

[1] الجامعة التقنية الشمالية / المعهد التقني –نينوى الموصل / العراق، nashss 201@gmail .com

الاستلام: 27 /2019/07 القبول: 14 /2019/10 النشر: 31 /2019/10

ملخص:

هدف البحث إلى تحديد اثر البنود خارج الميزانية على كفاية رأس المال باعتبارها احد مجلات توظيف الأموال في المصارف والتي أصبحت من المواضيع التي بدأ الاهتمام بها نظرا للتطورات الحاصلة في مجال التجارة والمقاولات التي تعتبر المصارف احد إطرافها . وقد اختير البنك الأهلي العراقي لتحقيق هدف البحث ، قد توصلت الدراسة إلى هناك تأثير معنوي بين البنود خارج الميزانية وبين كفاية رأس المال) وبهذا تم أثبات الفرضية البديلة التي مفادها (يوجد تأثير معنوي بين البنود خارج الميزانية وكفاية رأس المال) وباستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط كما أوصت الدراسة بضرورة أن يكون هناك قواعد وقوانين حاكمة ومنظمة لتوظيف الأموال في البنود خارج الميزانية تجنبا للمخاطر التي قد يتعرض لها المصرف مستقبلا .

الكلمات المفتاحية: البنود خارج الميزانية، كفاية رأس المال، المصرف الأهلي العراقي.

رموز **jel**: G32, G21.

Abstract:

The research to determine the effect of off-balance sheet on capital adequacy, as one fields investing money in banks, where this point become one of the topics that have been interesting recently. Due to the developments in the fields of trade and contracting which bank consider as one of their parts. National Bank of Iraq have been chosen to achievement the goal of this study. This study concluded that there are the significant impact between off balance sheet and capital adequacy , Thus The alternative hypothesis has been proved which included (There are significant impact between off balance sheet and capital adequacy) by using simple linear regression . The study recommended that there should be rules and regulations governing the use of funds in off balance sheet in order to avoid future risk to the bank.

Keywords:- off balance sheet , capital adequacy, National Bank of Iraq .

(JEL) Classification : G32, G21.

* المؤلف المراسل: **د. رواء احمد يوسف**، الإيميل: nashss 201@gmail .com

1. مقدمة:

شهد القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة تحديات كثيرة فيها العولمة المصرفية وتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمناقشة الشديدة بين المصارف ، كل هذه التحديات جعلت من الإدارة المصرفية تفكير في كيفية زياد أرباحها.

وكما هو معلوم فان الأرباح الخاصة بالمصرف تعتمد على العمولات والفوائد الناتجة عن عمليات الإيداع والاقتراض وأصبح لزاما في ظل هذه المنافسة أن تبحث المصارف عن مصادر أخرى للحصول على اكبر قدر من الأرباح ، ولهذا فقد لجئت المصارف إلى توظيف أموالها في مجال البنود خارج الميزانية (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية) حيث قد تصل أرباح هذه التوظيفات إلى النسبة (30% - 40%) من أجمالي أرباح المصرف وان زيادة هذه الأرباح تؤدي إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال التي حددتها لجنة بازل في مقرراتها (الأولى والثانية والثالثة) والبالغة (8%،12% ،15%) على التوالي وكلما كانت هذه النسبة قوية كلما كانت المصارف أكثر قدرة على منافسة المصارف الأخرى .

1.1 مشكلة البحث.

تبرز مشكلة البحث في تحديد مدى قدرة البنود خارج الميزانية وبما تحققه من أرباح من التأثير على كفاية رأس المال التي تعد بمثابة صمام الأمان للمصرف لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها، ويمكن تحديد مشكلة البحث من التساؤلات الآتية:

- هل تستطيع الإدارة المصرفية من تحقيق التوافق بين البنود خارج الميزانية وتحقيق كفاية رأس المال للمصرف.
- ما هي الإجراءات التي على الإدارة المصرفية اتخاذها من اجل تقليل المخاطر الناجمة عن البنود الخارج الميزانية.

2.1 أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من خلال:

-يعد توظيف أموال المصرف في البنود خارج الميزانية من التوجيهات التي ظهرت بصورة واسعة في الوقت الحالي وبوجه خاص في المصارف الأهلية لتنشيط حركة التجارة والحصول على أرباح أكبر للمصرف.

-أن القوانين الخاصة بتنظيم توظيف أموال المصرف في البنود خارج الميزانية قد تكون معدومة مما يعرض المصرف لمخاطر نتيجة توظيف الأموال في هكذا مجالات تؤثر في نهاية على رأس المال.

3.1 فرضية البحث

يستند البحث إلى الفرضية الآتية:

فرضية العدم (لايوجد تأثير معنوي بين البنود خارج الميزانية وكفاية رأس المال) .

أما الفرضية البديلة (يوجد تأثير معنوي بين البنود خارج الميزانية وكفاية رأس المال)

4.1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بناء إطار عملي لقياس تأثير البنود خارج الميزانية على كفاية رأس المال .

5.1 أسباب اختيار موضوع البحث.

- قلة الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع البنود خارج الميزانية حيث اقتصرت على الجانب النظري فقط.
- تعد البنود خارج الميزانية مصدر لإرباح المصرف لذلك يجب التعرف على كيفية تأثير هذه البنود على متانة رأس المال الخاص بالمصرف.

6.1 مجتمع وعينة البحث.

يتمثل مجتمع البحث في المصارف الأهلية وقد تم اختيار المصرف الأهلي العراقي كعينة للبحث .

تأسس المصرف الأهلي العراقي عام 1995 كشركة مساهمة ضمن القطاع الخاص ليقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للشركات والإفراد في العراق ونظرا للنجاح الذي حققه لدعم نمو المستقبلي فقد تم زيادة رأس المال من(400 مليون عراقي)عند التأسيس ليصل إلى (250 مليار دينار عراقي) في كانون الأول 2013 وفي عام 2005 قام كابيتال البنك (الأردن) بشراء اغلبية أسهم المصرف الأهلي العراق (85،61%) الأمر الذي مكن المصرف الأهلي العراقي من تطوير منتجاته وخدماته وتعزيز مواطئ قدمه عالميا وتعزيز الشمول المالي على مستوى البلاد ولقد حصل المصرف على تصنيف (BB) من قبل وكالة كابيتال انتليجنس الدولية للتصنيف الائتماني كما حصل المصرف على تصنيف (جيد) من قبل البنك المركزي العراقي لدى المصرف الأهلي العراقي حاليا 12 فرع منتشرة في كافة المدن العراقية الكبرى.

7.1 حدود البحث

تم اعتماد سنة (2008 – 2017) كحدود زمنية للبحث.

8.1 أدوات جمع البيانات

اعتمد الجانب النظري على المصادر العلمية المتاحة من الكتب والدوريات وشبكة الانترنت ، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على التقارير السنوية للمصرف الأهلي العراقيWWW .nbi .iq والبرنامج الإحصائي spss

2. أساسيات البنود خارج الميزانية

1.2 مفهوم البنود خارج الميزانية.

تمارس المصارف أنواع مختلفة من الأنشطة بهدف تحقيق اكبر قدر من العوائد بما يحافظ على قيمة المصرف ضمن المصارف المنافسة وقد تكون هذه الأنشطة تظهر في ميزانية المصرف (كالقروض والاستثمارات وتسمى بالبنود داخل الميزانية ،أو لا تظهر هذه الأنشطة في الميزانية (كالاعتمادات المستندية و خطابات الضمان) ويطلق عليها بالبنود خارج الميزانية .

وعليه يقصد بالبنود خارج الميزانية بأنها تلك النشاطات التي تضمن التزامات احتمالية قد تحدث في وقت لاحق لكن لايمكن تصنيفها كموجودات أو مطلوبات. (***عقل, 291:2000***).

كما تعرف على أنها تتضمن جميع الالتزامات والعقود التي تولد دخل للمصرف لكنها لاتظهر ضمن ميزانية المصرف. (***Saibal, 2009:2***)

ومن جهة نظر الباحثة فانه يمكن تعريف البنود خارج الميزانية بأنها (تلك الالتزامات المستقبلية التي قد يتعرض لها المصرف بناءا على طلب زبونة لمصلحة شخص أخر ولكنها لاتظهر في ميزانية المصرف كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية).

2.2 خصائص البنود خارج الميزانية

يمكن إجمالي أهم خصائص البنود خارج الميزانية بالاتي :- (***السعبري ، هادي ، 212:2012***)

- تتناسب عوائد هذه البنود تناسبا طرديا مع درجة مخاطرتها فكلما ارتفعت عوائدها كلما زادت درجة المخاطرة التي قد تصل إلى حد الإفلاس
- بما أن هذه البنود لاتظهر في ميزانيات المصارف فأنها تكون عرضة للتلاعب والاحتيال مما يسبب تعرض المصرف لمخاطر الإفصاح عنها
- لايترتب على هذه البنود الحصول على عوائد بصورة سريعة وان تم الحصول على هكذا عوائد فقد تكون ضئيلة .

وبهذا فان البنود خارج الميزانية كما يترتب عليها الحصول على عوائد نتيجة توظيف الأموال فيها فإنها تتعرض إلى مخاطر تتناسب وحجم العائد المتحقق .

3.2 أنواع البنود خارج الميزانية

يمكن توضيح أنواع البنود خارج الميزانية والتي تتعامل بها المصارف وعلى نحو كبير كالأتي :-

أ –**خطابات الضمان:- Letter of Guarantee**

يعتبر إصدار خطابات الضمان من الخدمات المصرفية التي يقدمها إلى زبائنه وخاصة في مجال التجارة الخارجية وعقود المقاولات وعلية فأن خطاب الضمان (هو تعهد صادر من البنك بناء على طلب زبونه لمصلحة شخص ثالث (المستفيد) بأن يدفع المصرف مبلغ خطاب الضمان عند أول طلب في حال عدم التزام زبون المصرف بسداد مابذمته للمستفيد خلال فترة محددة (***اضاءات مالية ومصرفية ، 2011 ، 2***)وبهذا يمكن تحديد أطراف خطاب الضمان كالأتي : (***طراد ، 86 ، بدون ذكر السنة***) .

- الزبون (الأمر) : وهو الشخص الذي يطلب إصدار خطاب الضمان .
- المستفيد: وهو الشخص الذي يصدر خطاب الضمان لمصلحته .
- المصرف : وهو المؤسسة التي تقوم بإصدار خطاب الضمان .

والجدول الاتي يوضح لنا حجم خطابات الضمان للمصرف عينة البحث.

جدول (1)

خطابات الضمان للمصرف الأهلي العراقي للفترة(2008 – 2017)

السنة	خطابات الضمان (بملايين الدنانير)
2008	7,329
2009	8,289
2010	6,305
2011	10,807
2012	26,100
2013	47,221
2014	61,353
2015	55,727
2016	65,404
2017	62,130

المصدر :- من أعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف الأهلي العراقي للفترة(2008 – 2017) .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة في إصدار خطابات الضمان حيث كانت خطابات الضمان في عام 2008 (7,329) وازدادت خطابات الضمان لتصل في عام 2017 مبلغ (62,130) بفعل زيادة حجم التجارة الخارجية مع دول الجوار .

ب – الاعتمادات المستندية :- Letter of credit

تعرف الاعتمادات المستندية بأنه تعهد صادر من المصرف المصدر بناءا على طلب زبونه المشتري بأنه يسدد للبائع قيمة البضاعة خلال فترة محددة مقابل استلامه لمستندات الشخص المطابقة لمواصفات البضاعة وأسعارها ، وبهذا يمكن تحديد أطراف الاعتماد والمشتري وكالأتي :- .(www.ksu.sa)

- المستورد (المشتري) .
- المصدر (البائع) .
- المصرف المصدر (المصرف المستورد) .
- المصرف المراسل (المصرف المصدر) .

والجدول الأتي يوضح لنا حجم الاعتمادات المستندية للمصرف عينة البحث

جدول (2)

الاعتمادات المستندية للمصرف الأهلي العراقي للفترة (2008 – 2017) .

السنة	الاعتمادات المستندية (بملايين الدنانير)
2008	----------
2009	3,250
2010	11,574
2011	85,986
2012	26,550
2013	97,599
2014	140,766
2015	134,940
2016	167,530
2017	154,331

المصدر :- من أعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف الأهلي العراقي للفترة(2008 – 2017)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة في حجم الاعتمادات المستندية حيث بلغت في عام 2016 مبلغ (167,530)

مليون دينار بعد أن كانت في عام 2009 مبلغ (3,250 مليون دينار) مما يدل على زيادة حجم التجارة الخارجية مع دول الجوار .

والجدول الأتي يوضح لنا نسبة البنود خارج الميزانية من إجمالي موجودات المصرف عينة البحث

جدول (3)

حجم البنود خارج الميزانية إلى إجمالي الموجودات

للمصرف الأهلي العراقي للفترة (2008 – 2017) .

السنة	البنود خارج الميزانية	إجمالي الموجودات	البنود خارج الميزانية إجمالي الموجودات
2008	7,329	70,563	% 10,39
2009	11,539	94,052	% 12,27
2010	7,462	107,558	% 6,94
2011	870,671	184,664	% 4,7
2012	52,6500	337,230	% 15,6
2013	144,820	542,453	%26,67
2014	202,119	615,235	% 32,85
2015	190,667	535,005	% 35,64
2016	263,631	578,847	% 45,5
2017	310,859	603,214	% 51,53

المصدر :- من أعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف الأهلي العراقي للفترة(2008 – 2017) .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة في حجم البنود خارج الميزانية من أجمالي موجودات المصرف حيث بلغت في عام 2017 (51,53 %) بعد أن كانت في عامي (2010 – 2011) نسبة (6,94 % و 4,7 %)على التوالي . وتدل هذه الزيادة في البنود خارج الميزانية إلى إجمالي موجودات إلى زيادة توظيف أموال المصرف في هذه الموجودات بسبب زيادة حجم التجارة الخارجية مع دول الجوار وكذلك زيادة حجم المقاولات في داخل القطر مما يؤدي إلى زيادة في ربحية المصارف والتي قد تصل إلى نسب مرتفعة من أجمالي أرباح المصرف الكلية .

4.2 مخاطر البنود خارج الميزانية .

تتعرض المصارف التجارية نتيجة لتوظيف أموالها في البنود خارج الميزانية إلى مخاطر كتلك التي تواجهها في البنود الداخل الميزانية، ويمكن توضيح أهم تلك الخاطر من خلال الشكل الأتي .

شكل (1) أنواع مخاطر البنود خارج الميزانية ،

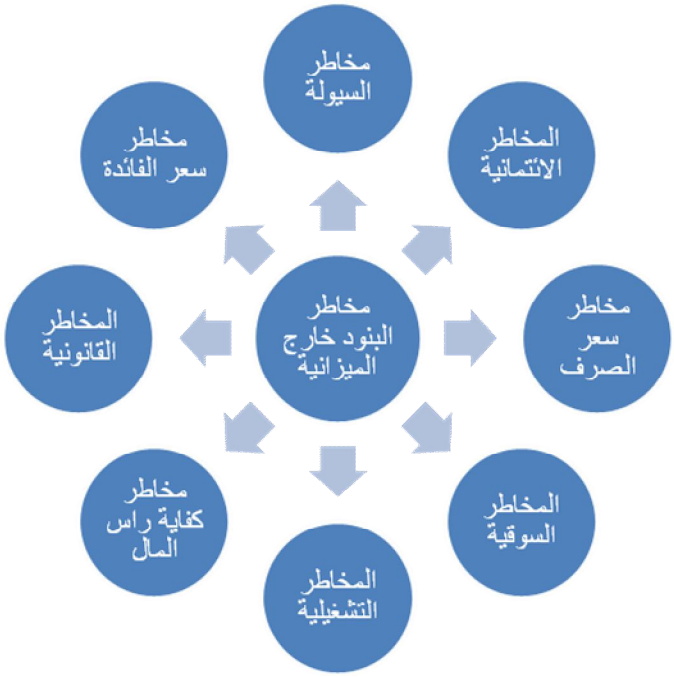

المصدر من إعداد الباحثة

1- المخاطر الائتمانية :- credit risk

وهي المخاطر الناجمة عن عدم قدرة صاحب الالتزام (خطابات الضمان أو الاعتماد المستندية) من سداد أصل المبلغ والفائدة في تاريخ الاستحقاق . (***Chaudhry ,without year:1253***)

2-مخاطر سعر الصرف :- foreign exchange risk

تتعرض البنود خارج الميزانية المصارف إلى خطر سعر الصرف و ذلك لان البنود خارج الميزانية (خطابات الضمان أو الاعتماد المستندية) تصدر كأدوات لإغراض التجارة الخارجية كما أنها تصدر بعملات أجنبية فان أي انخفاض في أسعار صرف تلك العملة سوف يعرض المصرف خسائر قد تصل به إلى حد الإفلاس . (***off balance sheet risk ,1986:4***)

3- المخاطر السوقية :- Market Risk

أن التقلبات بأسعار هذه البنود في الأسواق تؤدي إلى المخاطر إذ تعرف المخاطر السوقية على أنها المخاطر الناتجة عن احتمال أن تكون العوائد المستقبلية والتدفقات النقدية اقل من المتوقع (***السعبري ، 216:2012***)

- **مخاطر السيولة :-**

تتعرض المصارف التي تتعامل بالبنود خارج الميزانية إلى مخاطر تعرف لمخاطر السيولة وتكون هذه المخاطر ناجمة عن عدم مقدرة المصرف في توفير الأموال اللازمة لمواجهة عمليات السحب والإقراض لان المصرف قد

قام بتوظيف أمواله في البنود خارج الميزانية بمبالغ كبيرة وقد أصبح من الصعوبة عليه مواجهة سحوبات المودعين في تلك اللحظة . (**حمد ، ناجي ، 2017 :407**) .

- **المخاطر التشغيلية** : -**operation Risk**

تنشأ المخاطر التشغيلية الناجمة عن البنود خارج الميزانية إلى عدم قدرة المصرف على أدارة ومتابعة هذه البنود وكذلك ضعف الأنظمة الإدارية والرقابية حيث عرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية على أنها خسارة ناجمة عن عدم ملائمة أو تأخير الإجراءات والأنظمة. (***الكراسنة ،41,2006***)

- **المخاطر القانونية :-Legal Risk**

تنشأ المخاطر القانونية نتيجة لعدم وجود توثيق (عقد) يوضح التزامات كل من المصرف بكونه جهة مصدرة لخطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية وبين أطراف هذه الالتزامات والتي توضح فيها حقوق والتزامات كل منهم والإجراءات التي تتخذ بحق أي واحد عند تقصيره بالتزاماته كما يوضح كيفية تنفيذ العقد (لفته ،164:2000)

- **مخاطر سعر الفائدة :**

وهي المخاطر الناتجة عن تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة وتؤثر هذه التغيرات في أسعار الفائدة على عوائد المصرف والتزاماته بصورة سلبية .(***رهيف ، 2015 :403***)

8 - **خطر كفاية رأس المال:- Capital Adequacy risk**

يعرف خطر كفاية رأس المال أو العسر المالي بأنه عدم قدرة المصرف مواجهة سحوبات المودعين في لحظه زمنية معينة.**(*Chaudhry ,without year: 1249*)**

3. الجانب التطبيقي

1.3 تحليل المؤشرات المالية :-

تمت عملية تحليل البيانات من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع العينة وأهداف الدراسة وذلك باستخدام مجموعة البرامج الإحصائية (spss) وقد استخدم الباحث أسلوب النسب المئوية والانحدار الخطي البسيط (simple linear regression) لبيان تأثير متغيرات الدراسة بعضها على البعض الأخر .

2.3 متغيرات الدراسية :-

أ. البنود خارج الميزانية :-

لغرض اختبار فرضية البحث فلقد تم استخدام النسب المئوية لإيجاد قيمة (البنود خارج الميزانية من أجمالي موجودات المصرف) وباعتباره المتغير المستقل (X1) حسب الصيغة الآتية :-

البنود خارج الميزانية / إجمالي الموجودات = البنود خارج الميزانية ---------- X 100
أجمالي الموجودات

وكانت نتائج النسب المالية كالأتي .

جدول (4)

البنود خارج الميزانية / إجمالي الموجودات

ت	السنة	البنود خارج الميزانية / إجمالي الموجودات
1	2008	%10 ،39
2	2009	%12 ،27
3	2010	%6 ،94
4	2011	%4 ، 7
5	2012	%15 ، 6
6	2013	%26 ، 67
7	2014	%32 ، 85
8	2015	%35 ، 64
9	2016	%45 ، 5
10	2017	% 51 ، 53

المصدر:- من أعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف الأهلي العراقي (2008- 2017)

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة توظيف المصرف لأمواله في البنود خارج الميزانية وبنسب متفاوتة خلال سنوات الدراسية حيث نلاحظ زيادة في توظيف أموال المصرف هذه البنود فلقد كانت في عام (2008) مانسبته (39 ، 10%) من إجمالي توظيف أموال المصرف وارتفعت إلى أن وصلت في عام (2017) (53 ، 51%) وان دل فانه يدل على زيادة توظيف المصرف لأمواله من اجل تشجع التجارة والمقاولات وبما تحقق أرباح اكبر للمصرف قد تصل إلى (30% ، 40%) من إجمالي عوائد المصرف 0 إلا انه نلاحظ تدني نسبة التوظيف لهذه البنود في عامي (2010، 2011) على التوالي لتكون النسبة (6,94%، 4,7%)على التوالي.

ب. كفاية رأس المال :-

تم حساب كفاية رأس المال وباعتباره المتغير التابع (Y1) وفقا للمعادلة الآتية :-

$$\text{كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{مجموع الموجودات الخطرة والمرجحة}} \times 100$$

وكانت نسبة كفاية رأس المال للمصرف عينة البحث كالأتي :-

جدول (5)

كفاية رأس المال للمصرف عينة البحث

ت	ألسنه	كفاية رأس المال
1	2008	%164
2	2009	%197
3	2010	%124
4	2011	%196
5	2012	%132
6	2013	%104 ، 15
7	2014	%111، 5
8	2015	%116 ، 9
9	2016	% 103,22
10	2017	% 106,65

المصدر: - من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير المالية للمصرف الأهلي العراقي للفترة من (2008- 2017) 0

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ زيادة كبيرة في نسبة كفاية رأس المال وهي نسبة اكبر من النسبة المقررة حسب مقررات لجنة بازل والبالغة (15 %) وقد تأتي هذه الزيادة في النسبة نتيجة زيادة في توظيف الأموال من البنود خارج الميزانية وتحقق عوائد كبيرة .

3.3 نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط :-

يمكن توضيح نتائج الانحدار الخطي البسيط من خلال الجدول الاتي :-

جدول (6)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط .

المتغير المستقل / المتغير المعتمد	البنود خارج الميزانية		R2	F	
كفاية رأس المال	174.821	-1,622 (11,418)*	0.54	المحسوبة 9.387	الجدولية 5.1174

المصدر :- من أعداد الباحث بالاعتماد على النتائج الحسابية الإلية .

يظهر الجدول (6) وجود تأثير معنوي بين البنود خارج الميزانية وكفاية رأس المال ويدعم هذه التأثير (F المسحوبة) والبالغة (9.387) وهي اكبر من قيمتها الجدولية (5. 1174) عند مستوى منوي(0.05) ودرجة الحرية (8,1) ويستدل من معامل التحديد (R2) أي أن (54%) من كفاية رأس المال يفسرها البنود خارج الميزانية ويعود الباقي إلى متغيرات عشوائية لايمكن السيطرة عليها . كما بلغ معامل الانحدار (B1) (1,622-) الذي يشير إلى انه التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (كفاية رأس المال) وهي نتيجة للتغيرات المستقل (البنود خارج الميزانية) بعبارة أخرى أذا حصل تغير في قيمة المتغير المستقل (البنود خارج الميزانية) بمقدار وحدة واحدة فان قيمة المتغير المعتمد (كفاية رأس المال) تتغير بمقدار (1, 622-) وحسب المعادلة الآتية :

$$Y=174.821-1.622X1$$

كما يعزز ذلك قيمة (t المسحوبة) والبالغة (11,418) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1,833) عند مستوى معنوية (0,05). بناءا على ما تقدم نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص (يوجد تأثير معنوي بين البنود خارج الميزانية وكفاية رأس المال).

4. الخاتمة :

1.4 الاستنتاجات :-

- من خلال البيانات الواردة في التقارير المالية نلاحظ هناك زيادة ونمو في حجم توظيف المصرف لأمواله في البنود خارج الميزانية (خطابات الضمان والاعتمادات المسندية)
- استخدام أموال المصرف في البنود خارج يحقق أرباح تصل إلى (30%-40%) من أرباح الموجودات الأخرى
- أن زيادة أرباح المصرف نتيجة لاستخدام البنود خارج الميزانية سوف يؤدي إلى زيادة في كفاية رأس المال المصرف حيث أن من أهم طرق زيادة كفاية رأس المال هي زيادة الأرباح.

- من خلال الجانب العلمي تم استخلاص نتيجة انه هناك علاقة بين البنود خارج الميزانية وكفاية رأس المال فكلما زادت هذه البنود زادت كفاية رأس المال .

التوصيات :-

- ضرورة قيام المصرف بتوثيق تعاملاته المالية وخاصة التعاملات المتعلقة بالبنود الخارج الميزانية حفاظا على حقوق المصرف المالية.
- ضرورة وجود القوانين التي تنظم عمل المصرف في مجال التعامل بالبنود خارج الميزانية لان هذه البنود لاتظهر ضمن القوائم المالية .
- ضرورة مراقبة ومتابعة عمل المصارف في مجال البنود خارج الميزانية لان زيادة استخدام هذه البنود سوف يؤدي إلى زيادة المخاطر المتعلقة بها مما يؤثر على كفاية رأس المال.

5. المراجع :

1- ***التقارير المالية للمصرف الأهلي العراقي*** لفترة من (2008 -2017) WWW.Nbi.iq

2- السعبري ، إبراهيم عبد موسى وهادي ، علي حسين ،***اثر البنود خارج الميزانية على الأزمة المالية وأهمية المحاسبة عنها*** ،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد 14، العدد 2012,3 .

3- - اضاءات مالية ومصرفية ، ***خطاب الضمان*** ، معهد الدراسات المصرفية ، العدد 10 ، 2011، الكويت

4- الكراسنة ، إبراهيم ، ***اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر*** ،صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ،ابوظبي ،2006 .

5- حمد ، محمد خلف و ناجي ، احمد فريد ، ***مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية*** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 52 ، 2017.

6- رهيف ، بلسم حسين ،***أدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات لجنة بازل2*** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد 2015,46 .

7- سالم ، شاهين عكاب ، ***الصيرفة بحوث وتطبيقات*** ، نون 4 للنشر والطباعة ، سوريا ،2008

8- طراد ، كامل خير الله ، ***خطابات الضمان وأهميتها في عقود المقاولات والتجهيزات الحكومية*** ،مجلة كلية التراث الجامعة والعدد 19 ، بدون ذكر السنة .

9- عقل ، مفلح محمد ، ***وجهات نظر مصرفية*** ، الطبعة الأولى ،البنك العربي ،عمان ، الأردن ،2000.

10-لفته ، سعيد عبد السلام ، ***الائتمان المصرفي*** ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، ليبيا ،2000

11-Mukesh K.chaudry , ***commercial Banks off balance sheet Activities and their Relationship with Market Based Risk Measures*** , Doctoral Candidate, Cleveland state university , without year .

12-Saibal Ghosh and DM Nachane , ***off balance sheet activities in banking Theory and Indian experience*** , 2002 .

13- WWW. ***The management of banks off balance sheet Exposures*** , March , 1986

14- الاعتمادات المستندية . ***WWW. KSU . Sa***.